الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٦
المعقودة يوم الاربعاء
٣٠ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

DEPOSITORY
JAN 7 1991
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

المحتويات

البند ٨٣ من جدول الاعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

البند ٨٧ من جدول الاعمال : تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لانغولا (تابع)

البند ٨٦ من جدول الاعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث (تابع)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

(ح) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.26
10 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56662 ٢٢٠٥ش(٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٨٣ من جدول الأعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/45/380 و A/45/531 و A/45/584 و A/45/656 ؛ و A/C.2/45/L.5)

بيان الأمين العام

١ - السيد بيريز دي كوييار (الأمين العام للأمم المتحدة) : قال إن استمرار أزمة الديون الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية يعكس تشوها عميقا متأصلا في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية . وفي السنوات الثماني الأخيرة تزايدت الديون الخارجية لهذه البلدان ، وأصبحت عقبة خطيرة على طريق نمو وتنمية أغلبية البلدان النامية وانتعاش الاقتصاد العالمي . وعلى الرغم من الجهود المستمرة المبذولة لإيجاد حل فقد تزايد مجموع ديون البلدان النامية بشكل مستمر من ٧٤٠ بليون دولار في عام ١٩٨٢ إلى ١ ١٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨٩ مما أدى إلى تزايد عبء مدفوعات ديون البلدان المدينة حتى أصبح كثير منها حتى بعد عدة مرات من إعادة جدولة ديونها في وضع لا يمكنه من الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين . وآثار هذه الأزمة خطيرة وشائعة للغاية حتى لم يصبح بالإمكان أن ينتظر حتى تحقق النهج التقليدية حلا لها . وتتطلب الظروف الاقتصادية لكثير من بلدان العالم الثالث لا سيما بعض المناطق نهجا ديناميا عريض القاعدة يحقق نتائج ملموسة . وقد سلطت الأمم المتحدة الأضواء على أخطار الأزمة منذ بدايتها . فمنذ عام ١٩٨٧ وافقت الجمعية العامة على عدة حلول بشأن هذه المشكلة ، حددت فيها العناصر الرئيسية لحل المشكلة . وعلى الرغم من أنه قد أحرز قدر من التقدم فإنه لا يزال يتعين عمل الكثير .

٢ - ويزداد نطاق وأبعاد هذه المشكلة بسبب أزمة الخليج الفارسي الراهنة التي أدت مع التحرز والشك بشأن المستقبل إلى ارتفاع سعر النفط إلى مستويات أصبحت غير محتملة بالنسبة إلى معظم البلدان النامية المستوردة للنفط التي لا تمكنها اقتصاداتها من أن تتحمل العبء الإضافي الذي يفرضه عليها ازدياد تكاليف وارداتها من النفط .

٣ - وإذا استمرت الاتجاهات الحالية لا يحتمل أن تحقق في جزء كبير من أمريكا اللاتينية في التسعينات أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي . وفي عام ١٩٩١ قد تتحسن الاحتمالات بالنسبة إلى بعض البلدان المصدرة للنفط تحسنا طفيفا لكن من الواضح عموما أن معظم البلدان لن تستطيع مواجهة الضغط المزدوج لعبء خدمة الديون وازدياد تكاليف وارداتها من النفط .

(السيد بيريز دي كوييار ، الامين العام)

٤ - وحالة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجزء كبير من البلدان الاقل نموا أسوأ من ذلك . فمعظم هذه البلدان لم تستطع حتى الآن أن تزيد نموها زيادة كبيرة . كما أنه ستستفيد في هذه الحالة قلة من البلدان الافريقية المصدرة للنفط وقد تشهد تحسنا في عام ١٩٩١ لكن التوقعات الاقتصادية مظلمة بالنسبة إلى سائر البلدان .

٥ - وفي آسيا أيضا حيث كان هناك حتى الآن ما يدعو للارتياح ، لأن بعض البلدان الكبيرة قد أبدت دلائل نمو مستمر جعل انخفاض التدفقات المالية الخارجية ، الذي اقترن الآن بزيادة ضخمة في تكاليف استيراد النفط ، توقعاتها في المدى القصير مظلمة . والاكثر من ذلك هو أن مشكلة ديون بعض البلدان لا سيما في جنوبي آسيا يمكن أن تتفاقم في السنوات القادمة .

٦ - ولم يفعل ارتفاع سعر النفط سوى كشف ضعف هذه الاقتصاديات والاسباب الكامنة وراء التشوهات الموجودة في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية . وتشير معظم المؤشرات الاقتصادية إلى أنه قد يحدث انخفاض عام في معدل نمو الاقتصاد العالمي . كما توجد دلائل على اتجاه سلبي قوي ومستمر في التحويل الصافي للموارد مرتبط بالاقتراض المتوسط الاجل والطويل الأجل للبلدان النامية . وفي ظل هذه الظروف أصبح من الملح أكثر من ذي قبل التوصل إلى توافق للآراء حول استراتيجية بشأن الديون تركز على تخفيض الديون الكبيرة وخدمة الديون وتشمل مجموعة كبيرة من القروض والدائنين .

٧ - وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لمواجهة مشكلة الديون التي تواجهها البلدان النامية فإنه لا توجد أدلة كثيرة على أن قدرتها على خدمة الديون وتمويل وارداتها قد ازدادت . فالواقع هو أن اقتصادات البلدان المثقلة بالديون ما زالت تضعف يوما بعد يوم . وعلى الصعيد الوطني ركزت الجهود على برامج التكيف وعلى رفع مستويات الاستثمارات العامة والخاصة ، ومن سوء الحظ أن هذه الجهود لم تحقق إلا نتائج ضئيلة . وعلى الصعيد الدولي ثبت أن إعادة جدولة الديون والالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية على الإطلاق نظرا لضخامة المشكلة . وتزداد الحالة تفاقما بسبب الارتفاع الهائل لمستويات أسعار الفائدة في عدد كبير من البلدان الصناعية الكبرى .

٨ - وقد لقيت أزمة الديون اهتماما أكبر بكثير في السنوات الاخيرة لا سيما منذ عام ١٩٨٩ مع اتفاق تورنتو وخطة بريدي . واتخذت مؤخرا مبادرات جديدة لزيادة درجة

(السيد بيريز دي كوييار ، الامين العام)

توافق الآراء الدولي بشأن استراتيجية أكثر فعالية للديون . وفي هذا السياق تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الاقتراح الذي قدمته حكومة المملكة المتحدة في اجتماع وزراء مالية الكومنولث الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر وإلى المبادرتين اللتين اتخذتهما فرنسا وهولندا في مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا . كما عجلت بعض البلدان الصناعية برامجها لتقديم المساعدة إلى البلدان الواقعة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية .

٩ - وقال إنه لزيادة تنشيط التفكير في وضع استراتيجية بشأن الديون ولإيجاد توافق آراء دولي بشأن نهج السياسة التي ستدرج فيها قام في العام الماضي بتعيين السيد بيتينو كراكسي ، رئيس وزراء إيطاليا السابق ، ممثلا شخصيا له معنيا بالديون . وفي خلال العشرة أشهر الماضية كرس السيد كراكسي قدرا كبيرا من الجهد والوقت للاجتماع برؤساء حكومات البلدان الدائنة والبلدان المدينة ومديري المؤسسات المالية والمصارف لاستطلاع السبل والوسائل وأنسب طرق العمل للتخفيض السريع والفعال لعبء الديون في البلدان النامية ، وقدم السيد كراكسي في الاسبوع الماضي تقريره (A/45/380) المعروض الآن على اللجنة .

١٠ - وأعرب عن امتنانه العميق للسيد كراكسي لما أبداه في إعداد التقرير من حنكة ودينامية . فلا توجد حلول محددة لحل أزمة الديون أو منهجيات مجربة عبر الزمن لكن السيد كراكسي قد طرح أفكارا وتوصيات كثيرة يمكن أن تعطي دفعة للجهود الجارية وأن تكملها . وأعرب عن ثقته في أن ينشط التقرير التفكير في مشكلة الديون الخطيرة لا في الجمعية العامة فحسب بل أيضا من جانب سائر الأطراف المعنية بما في ذلك الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والخاصة .

١١ - وحسبما طلبت الجمعية العامة في السنة الماضية في قرارها ٤٤/٢٠٥ يوجد أمام اللجنة أيضا تقرير الامين العام عن التطور الاخير للاستراتيجية الدولية للديون (A/45/656) . وفي وقت تتحدد فيه معالم توافق عالمي جديد للآراء حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية من خلال اتفاقات مهمة مثل الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة ، والاستراتيجية الانمائية الدولية الرابعة ، يجب ألا يسمح للأزمة المستمرة التي أوجدتها ضخامة الديون الخارجية أن تؤخر العملية أو أن تستمر في إحباط الجهود الإنمائية لمعظم البلدان المثقلة بالديون .

(السيد بيريز دي كوييار ، الامين العام)

١٢ - والعناصر الاساسية الثلاثة لإيجاد حل معروفة جيدا ومقبولة على نطاق واسع ، وهي : التزام واضح بتعزيز السياسات الداخلية ، والاهمية الحيوية للدور الداعم الذي تقوم به البيئة الخارجية ، والعمل المنسق للحكومات والدائنين من القطاع الخاص والمؤسسات المتعددة الاطراف . ويجب أن تنعكس هذه المبادئ في استراتيجية شاملة بشأن الديون ، تستهدف التخفيف الفعال لمجموع الديون وخدمة الديون ، واستعادة البلدان المدينة لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون .

١٣ - وقال إنه يعلق أهمية كبرى على أعمال اللجنة المتعلقة بهذه المشكلة ، والتي يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في البحث عن حل ناجع ودائم لمشكلة الديون . وقال إنه سيظل يولي اهتماما كبيرا لهذه المشكلة الحساسة ، وأن الامانة العامة ستستمر في تقديم الدعم الفني من خلال البحوث والتحليلات والافكار والنهج الجديدة لتيسير أعمال اللجنة .

المناقشة العامة

١٤ - السيد بنال (تركيا) : قال إن الديون الخارجية ترتبط لا بأسعار الفائدة والتجارة والتدفقات المالية فحسب بل أيضا بالفقر وبتدهور الخدمات الاجتماعية وبعدم الاستقرار السياسي . وقال إن تقرير السيد كراكسي عن أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/45/380) ، قد أبرز القضايا الرئيسية ، وقدم توجيها لخفض الديون ، واقترح حلولا .

١٥ - وأضاف قائلا إنه يجب تكميل تخفيف الديون بإتاحة الوصول بشكل كاف إلى الاسواق واستثمارات إضافية وموارد جديدة وأسعار فائدة معقولة . وقال إن البلدان الصناعية والمؤسسات المالية على علم بحالة الديون وأنها قد اتخذت مبادرات كبرى لكن لا بد للبلدان النامية أن تؤكد أن حالتها خطيرة للغاية ، وأنها تطبق سياسات واقعية تستهدف النمو . وقال إن طريقة تناول مشكلة الديون الخارجية أمر جوهري في البحث عن حل لان المشكلة ليست مالية فحسب ، ويجب أن تعالج ككل بجميع جوانبها الاقتصادية . وأردف قائلا إنه قد ثبت أن النظام الاقتصادي والنقدي الدولي الحالي يعمل جيدا في حالات الطوارئ لكن يجب أن يكون هدفه هو التنبؤ بهذه الحالات لتلافي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

(السيد بنال ، تركيا)

١٦ - ويجب إقناع المصارف الخاصة بالمشاركة في تحمل العبء وتقديم موارد جديدة ، ويجب على البلدان الصناعية أن تطبق سياسات اقتصادية تنمي صادرات البلدان النامية . ومن المؤمل أن يتسنى إيجاد طريقة لإشراك المؤسسات التي تمثل المصارف التجارية في مداولات اللجنة حتى تعرف مباشرة الحالة الحرجة الراهنة وآثار تضاؤل نقل الموارد .

١٧ - وما دامت هناك حاجة إلى موارد جديدة من أجل التنمية والنمو ستوجد الديون . ويجب أن تدعم هذه الموارد جهود البلدان النامية التي لا تطلب شطب الديون بالكامل بل أن تكون إدارتها ممكنة حتى يمكنها أن تطبق سياسات إنمائية واقعية وقابلة للإدامة .

١٨ - السيدة خان كمنغز (ترينيداد وتوباغو) : قالت إن تعيين السيد كراكسي ممثلا شخصيا للأمين العام معنيا بالديون يبين استعدادا لاعتبار مشكلة الديون أحد الشواغل الرئيسية للأمم المتحدة . ومضت تقول إن اتصالات السيد كراكسي الرفيعة المستوى ستيسر وضع استراتيجية أكثر فعالية ومعالجة مشكلة الديون .

١٩ - واستطردت قائلة إن الديون الخارجية مازالت مشكلة كبرى في العلاقات الاقتصادية الدولية : وخطورتها بالنسبة إلى البلدان النامية ، بما في ذلك كثير من البلدان الصغيرة المتوسطة الدخل مثل ترينيداد وتوباغو تبين الحاجة الملحة إلى تجريب نهج جديدة على الصعيد الدولي لدعم المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني . واسترسلت قائلة إن الأمل في أن تكون مشكلة الديون مشكلة عابرة وأن تستطيع البلدان المدينة التخلص منها بزيادة صادراتها كان يرتكز على توقع أن يمكن النمو السريع في البلدان الصناعية البلدان النامية من زيادة حصائل صادراتها . بيد أنه في حين تمتعت البلدان المتقدمة بفترة طويلة من النمو ، وهي أطول فترة شهدتها منذ الحرب العالمية الثانية ، سجلت البلدان النامية ككل معدلات نمو سلبية . فقد زاد ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض حصيلة الصادرات من السلع وخدمة الديون والتدابير الحمائية في الشمال مشكلة الديون سوءا على سوء ، وظلت تمثل عقبات أمام النمو في كثير من البلدان النامية .

٢٠ - ولا تزال البلدان المدينة تسجل تحويلا صافيا للموارد إلى الخارج . فالسلع الرأسمالية قديمة والتزامات خدمة الديون المتعلقة بها كبيرة للغاية إلى درجة تجعل هذه البلدان عاجزة عن تحسين جدارتها بالحصول على القروض . وبعد خمس سنوات من

(السيدة خان كمنفز ، ترينيداد وتوباغو)

التقشف الشديد تفاقمت الحالة فميا يتعلق بالديون لا سيما إذا أخذت في الاعتبارات صادرات الديون ونسب الديون إلى خدمة الديون . والواقع هو أنه لم تكن هناك إلا حالات قليلة حدث فيها تكيف يستهدف النمو .

٣١ - وقد اتخذت بعض البلدان المتقدمة الدائنة مثل فرنسا والمملكة المتحدة وكندا وهولندا وبلدان الشمال خطوات لشطب جزء من الديون الرسمية لمعظم البلدان المدينة المنخفضة الدخل . وهذه المبادرة التي ينبغي أن تكون جزءا من استراتيجية تخفيف الديون يجب أن يوسع نطاقها لتشمل عددا أكبر من البلدان المدينة . وقد اعترفت كندا بمبادرتها لشطب الديون الرسمية لبلدان الكمنولث الكاريبي بأن البلدان الصغيرة المتوسطة الدخل تعاني أيضا من عبء خدمة الديون .

٣٢ - ومن الأمور المشجعة أيضا التخفيف الكبير للديون الرسمية الثنائية للبلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون ، وتطبيق أحكام تورنتو على الديون الرسمية الثنائية لعدد من البلدان منذ عام ١٩٨٨ ، والمقترحات التي قدمتها المملكة المتحدة في اجتماع وزراء مالية الكمنولث الذي عقد مؤخرا .

٣٣ - وقد حاولت خطة بيكر وخطة بريدي والمبادرة اليابانية معالجة مشكلة البلدان المتوسطة الدخل . وتلافت هذه الجهود انهيار النظام المالي الدولي ، وحدوث مواجهة بين المدينين والدائنين لكنها لم تعالج بشكل شامل الجانب الأكثر انتظاما لأزمة الديون الخارجية . ففي حين ظل تدفق الموارد متواضعا ، ولم تكف التدفقات المالية المولدة لعكس التحويلات المالية الصافية ، يرى البعض أن هذه التدابير كانت مؤقتة ، وأن معالجة مشكلة الديون تتطلب نهجا جذريا بدرجة أكبر وموارد مالية جديدة لحل الأزمة ودعم نمو قابل للإدامة . ويجب دعم هذه التدابير بنهج جديد تجاه معايير الإقراض والتقييم التي تمارسها المؤسسات المتعددة الأطراف ودائنو المصارف التجارية .

٣٤ - ونظرا للطبيعة الدوارة لموارد صندوق النقد الدولي فإنه لا يمكنه أن يتحمل تدفقا مستمرا للموارد إلى الحاصلين على قروضه لكن خطورة الأزمة تتطلب نهجا وليدة قدر أكبر من الابتكار . وينبغي أن يكون لصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي موارد أكبر وولايات جديدة لدعم النمو والتنمية في البلدان النامية .

(السيدة خان كمنغز ، ترينيداد وتوباغو)

٣٥ - وثمة حاجة ملحّة إلى تخفيض نقل الإيرادات الحقيقية من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وافريقيا وغربي آسيا إلى بلدان العالم المتقدم النمو ، وإلى زيادة تدفقات الموارد من الشمال إلى الجنوب التي لا تزال تتقلص . كما أنه من المهم للغاية زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تنشيط النمو .

٣٦ - وحيث أن مشكلة الديون جزءا لا يتجزأ من مسألة التنمية ينبغي أن ترمي إصلاحات السياسة إلى تحقيق أقصى نمو قابل للإدامة . وينبغي للبلدان الصناعية أن تولي اهتماما خاصا لتنسيق سياساتها بهدف تعزيز زيادة استقرار معدلات التبادل والتسوية في الاختلالات التجارية . كما ينبغي بذل جهود لزيادة المدخرات في البلدان الصناعية التي يوجد فيها عجز لتخفيف الضغط على أسعار الفائدة .

٣٧ - وينبغي أن تمهد هذه الدورة الطريق لقيام المجتمع الدولي باستجابة جماعية للتدهور الاقتصادي الذي زج ببلدان الجنوب في أزمة إنمائية .

٣٨ - السيد كرزانيفسكي (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال إن المجتمع الدولي محق في تركيزه على مشكلة الديون لانها إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق الاستقرار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من البلدان . وقال إن ما حدث في خلال السنة الماضية من تحسن في الجو السياسي الدولي سييسر حل المشكلة ويوجد إدراكا بأن المشكلة نظرا لطبيعتها العالمية تتطلب جهدا مشتركا .

٣٩ - وقال إن التقرير الذي أعده السيد كراكسي بناء على طلب الأمين العام (A/45/380) هو خطوة مهمة في هذا الاتجاه . وأردف قائلا إن التوصيات الواردة فيه موجهة إلى جميع الأطراف المعنية أي حكومات البلدان الدائنة والبلدان المدينة والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف . وفي حين أن تنفيذ هذه التوصيات يمكن أن يعني تضحيات فإنها تستحق دراسة دقيقة لانه كما قال الأمين العام في تصديره للتقرير فإن "مستقبل البلدان النامية واحتمالات النمو مجددا وتوسع الاقتصاد العالمي هذه كلها لا يمكن أن تظل رهينة أزمة مرهقة كالتي تسببت فيها مشكلة الديون" .

السيد كرزانيفسكي ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

٣٠ - وفي عالم مترابط بشكل متزايد من المهم إزالة الفوارق بين مستويات المعيشة في البلدان الفقيرة ومستويات المعيشة في البلدان الغنية . وإزالة هذه الفوارق أمر واجب أخلاقيا واقتصاديا لانه يعني تقوية العلاقات الدولية على أساس الاحترام والنفع المتبادل .

٣١ - وثمة جانب مهم لتقرير السيد كراكسي وهو الصلة الواضحة التي أقامها بين الديون والبيئة . ويلزم تجدد التعاون الدولي لوقف الازدياد الضار الهائل في الديون وإتلاف البيئة ، وينبغي تأييد فكرة الإفراج عن الموارد لتمويل مشاريع حماية البيئة .

٣٢ - ومن المشجع أيضا تسليم التقرير بضرورة مساعدة بلدان أوروبا الشرقية على الانتقال إلى الاقتصاد السوقي وفقا لأحكام الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة والإعلان المعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة .

وإن إعادة تشكيل اقتصادات هذه البلدان بصورة جذرية بغية إدماجها في النظام الاقتصادي لعالمي سييسر التعاون الدولي على حل مشكلة الديون .

٣٣ - وفي أوكرانيا تجري الحكومة تغييرات اقتصادية هائلة على أساس قانون بشأن الاستقلال الاقتصادي يحمي جميع أشكال الملكية ، ويهيئ الظروف اللازمة لإصدار الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية . كما يؤمل في أن تجرى استثمارات رأسمالية أجنبية . ومن أجل تنفيذ هذا القانون ينتظر أن تشارك أوكرانيا بشكل أنشط في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي أنشطة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف .

٣٤ - وختاما ، فإنه للتغلب على أزمة الديون يلزم تنسيق أنشطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس والمصارف الحكومية والخاصة لوضع نهج بناء يفيد الجميع . كما ينبغي إيلاء الاهتمام لاقتراح إنشاء لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية تراعي مصالح جميع الأطراف المعنية .

البند ٨٧ من جدول الاعمال : تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي لانغولا (تابع)

مشروع القرار A/C.2/45/L.14 المعنون "تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي لانغولا"

٣٥ - السيد منصراي (سيراليون) : قدم مشروع القرار A/C.2/45/L.14 فقال إن الارجنتين وأفغانستان وتوغو وزائير وسوريناام والصين وغابون وغينيا وكولومبيا ومصر والمكسيك ونيكاراغوا قد اشتركت في تقديم مشروع القرار .

٣٦ - وأردف قائلا إن مشروع القرار يسعى إلى تعزيز التعاون بين حكومة انغولا وشعبها من ناحية والامم المتحدة والمجتمع الدولي من ناحية أخرى . واسترسل قائلا إن حكومة انغولا قد بذلت جهودا جديرة بالثناء من أجل تحقيق الاهداف الواردة في قرار الجمعية العامة ١٦٨/٤٤ المتعلق بهذا الموضوع ، وأنها قد وفت بالتزامها الحازم بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي للنهوض باقتصاد البلد بتخفيض ديون القطاع العام وإضفاء الطابع التحرري على سياسات صرف العملة والتجارة والتسعير والائتمان . ومضى يقول إن حكومته تسعى أيضا إلى التوصل إلى حل للنزاع الداخلي عن طريق التفاوض .

٣٧ - وأعرب عن شكر انغولا للمجتمع الدولي وللامين العام لاستجابتهما للنداء الذي وجهته من أجل الحصول على مساعدات . واستطرد قائلا إنه نظرا لخطورة المشاكل التي تواجهها فإن الامر يستلزم مزيدا من المساعدة الدولية . ولذا فقد أوصى باعتماد مشروع القرار بالاجماع ، وقال إنه يتطلع إلى حدوث مشاركة دولية فعالة في اجتماع المائدة المستديرة المعني بانغولا والذي سيرعاه صندوق الامم المتحدة الانمائي في عام ١٩٩١ .

البند ٨٦ من جدول الاعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الطوارئ (تابع)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

مشروع القرار A/C.2/45/L.15 المعنون "تقديم المساعدة الخاصة إلى دول خط المواجهة"

٣٨ - السيد موتشانغا (زامبيا) : قدم مشروع القرار A/C.2/45/L.15 فقال إن سوازيلند وسورينام قد انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار .

٣٩ - قال إن الوثيقة مبنية على قرارات سابقة بشأن نفس هذا الموضوع مع إدراج اضافات قليلة . الاضافة الاولى في الفقرة الثالثة من الديباجة وقد أخذت صيغتها بالكامل من الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . كما أشارت الفقرة الخامسة من الديباجة إلى الحالة المتطورة في جنوب افريقيا لان هناك قوى في ذلك البلد تعارض القضاء على العنصرية في جنوب افريقيا وتقوم بتأخير وعرقلة عملية إقامة النظام الدستوري الجديد .

٤٠ - وأخيرا ، أضيفت الفقرة ٣ إلى الوثيقة لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة التخفيف من المعاناة البشرية واتخاذ تدابير للانعاش والتعمير في الجنوب الافريقي . وفي المناقشة العامة تكلم وفده فعلا عن الآثار السلبية للحرب غير المعلنة في الجنوب الافريقي ، وذكر ممثل موزامبيق أن تلك الحرب قد دمرت ما يتراوح بين ٧٥ و ٨٠ في المائة من المدارس والمرافق الصحية في بلده . وقال إن الحرب غير المعلنة قد أودت بحياة ١,٥ مليون شخص ٥٠ في المائة منهم من الاطفال . ولذا فإنه يحتمل حدوث مجاعة في هاتين الدولتين من دول خط المواجهة في عام ١٩٩٠ . ومن ثم فإنه يؤمل في اعتماد مشروع القرار بالاجماع .

مشروع القرار A/C.2/45/L.16 المعنون "المساعدة في تعمير لبنان وتنميته

٤١ - السيد لطفي (الاردن) : قدم مشروع القرار A/C.2/45/L.16 فقال إن البحرين وتونس والمغرب قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار . وقال إن الحرب في لبنان ألحقت أضرارا جسيمة بالممتلكات الخاصة والهياكل الاساسية العامة . وقد أسهمت الامم المتحدة والمجتمع الدولي بسخاء في تعمير لبنان وتنميته لكن لاتزال هناك حاجة إلى عمل الكثير .

(السيد لطفي ، الاردن)

٤٢ - وقال إن مشروع القرار مماثل تقريبا للوثيقة المعتمدة في العام الماضي ، وأنه يدعو مرة أخرى أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة إلى تكثيف برامجها لتقديم المساعدة . وأردف قائلا إن لبنان الذي أسهم إسهاما ضخما في الازدهار الثقافي والمالي والتجاري للمنطقة في فترة ما بعد الحرب يستحق كل مساعدة المجتمع الدولي وأعرب عن الأمل في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء .

مشروع القرار A/C.2/45/L.17 المعنون "عملية شريان الحياة للسودان"

٤٣ - السيد لاجو (السودان) : قال إن السودان قد عانى في السنوات القليلة الاخيرة معاناة هائلة بسبب الجفاف الذي أثر في معظم أنحاء البلد طيلة موسمين متعاقبين . وقال إن الحالة قد ازدادت سوءا بسبب النزاع المسلح في جنوب السودان مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من الناس إلى الشمال ، وحرم الزراعة في الجنوب من الايدي العاملة المستقرة ، تسبب هذا بدوره في حدوث نقص غذائي في المنطقة . علاوة على ذلك ظل السودان مضيفا لاكبر مجموعة من اللاجئين من الدول المجاورة ويتعين عليه أن يتقاسم مع هذه المجموعة موارده الغذائية الضئيلة .

٤٤ - وقال إن حكومته تبذل كل ما في وسعها لمعاجلة هذه الحالة فقد زادت مثلا المنطقة المروية للتعويض عن نقص الامطار . وقال إنها تأمل في جني محصول قمح لتحقيق الاكتفاء الذاتي من تلك الغلة ؛ وأنها قد استحدثت غلات جديدة مثل القمح والذرة والعدس ؛ وأنها تقدم مدخلات زراعية قبل الموسم بفترة طويلة ؛ وأنها قد أوقفت تصدير الحبوب ؛ واتخذت تدابير ملائمة لمكافحة تهريب المنتجات الزراعية .

٤٥ - وبناء على طلب الحكومة فإنه من المقرر أن تقوم بعثة من منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة لتقييم المحاصيل بزيارة السودان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد المعونة الغذائية اللازمة بدقة .

٤٦ - وفيما يتعلق بعملية شريان الحياة وفت الحكومة بجميع التزاماتها فيما يتعلق بنقل الاغذية إلى المناطق المتضررة ، وهي تبذل ، كما أكد وكيل الامين العام للمسائل السياسية الخاصة في بيانه في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، جهودا ضخمة لإعادة الهياكل الاساسية للاتصالات إلى ما كانت عليه . وفضلا عن ذلك ، أنشأت الحكومة ممرات

(السيد لاجو ، السودان)

مأمونة للمرور الحر للاغذية والامدادات غير الغذائية التي يقصد بها التخفيف من معاناة المدنيين الابرياء . وأعرب عن الامل في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بتوافق الاراء .

مشروع القرار A/C.2/45/L.18 المعنون "تقديم المساعدة إلى موزامبيق"

٤٧ - السيد سنغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) : تكلم بالنيابة عن الدول المقدمة لمشروع القرار التي انضمت اليها أفغانستان واندونيسيا وتوغو والجماهيرية العربية الليبية وغابون وغانا والكاميرون ومالي ومصر وميانمار واليابان فقدم مشروع القرار A/C.2/45/L.18 . وأشار إلى قرار مجلس الامن ٣٨٦ (١٩٧٦) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦ وقرار الجمعية العامة ٣٠٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ اللذين طالب فيهما من الامين العام والمجتمع الدولي أن يقدما المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى موزامبيق . وبعد الاشارة إلى تقرير الامين العام المتعلق بتقديم مساعدة الطوارئ إلى موزامبيق (A/45/562) أعرب عن ثقته في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بتوافق الاراء .

مشروع القرار A/C.2/45/L.20 المعنون "تقديم مساعدة الطوارئ إلى الصومال"

٤٨ - السيدة حسن (مصر) : تكلمت بالنيابة عن الدول المقدمة لمشروع القرار التي انضمت اليها الاردن وجزر ملديف ورواندا وسنغافورة وسوريينام وشيلي ، وقدمت مشروع القرار A/C.2/45/L.20 فقالت إنه ، كما أكدت بعثة الامم المتحدة في خلال زيارتها للصومال في عام ١٩٨٩ ، تسببت الهجمات التي شنتها عصابات مسلحة في المناطق الريفية والحضرية في جنوب الصومال في نزوح مجموعات ضخمة من الاشخاص وفي إلحاق أضرار جسيمة بالهياكل الاساسية والخدمات العامة الاساسية . وبعد أن ذكرت أن الصومال من أقل البلدان نموا ، ومن ثم فإنه يحتاج إلى مساعدة خارجية في مجالات توفير الاغذية والادوية والمسكن للاشخاص المشردين ، أعربت عن اقتناعها بأن اللجنة ستعتمد مشروع القرار بتوافق الاراء .

٤٩ - السيد كرويدرنك (مدير المكتب الاقليمي لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، بالنيابة) : قدم تقرير الامين العام بشأن الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لامريكا الوسطى (A/45/622) وأشار إلى أن

(السيد كرويدرنك)

إحدى الخصائص الاساسية الثلاث للخطة هي أنها تركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة مباشرة بصيانة وتوطيد السلم وأن هذا هو ما يجعلها "خاصة" . ولاحظ أنه قد أحرز تقدم في تنفيذ الخطة نتيجة للتقدم المحرز في العملية الاقليمية لإقرار السلم وإقامة الديمقراطية كما انعكس ذلك في البيانات الرئاسية المشتركة الصادرة في الخويلا وكوستا دل سول وتيلا وسان إيسدرو ومونتيليما وأنتيغوا . وأردف قائلا إن رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى يركزون اهتمامهم على القضايا الاقتصادية ، بما في ذلك التكاليف الاجتماعية لعملية تكييف اقتصاداتها وبدء العملية دون الاقليمية للتكامل الاقتصادي كما انعكس ذلك في الإعلان وخطة العمل الاقتصادية المعتمدين في أنتيغوا ، غواتيمالا ، في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

٥٠ - والخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى توفر إطارا وتحدد أولويات للتعاون الإنمائي الاقليمي الدولي . ومضى يقول إن برنامج الامم المتحدة الإنمائي الذي هو الوكالة الرائدة لتنفيذ الخطة قد موّل تصميم نظام معلومات الكتروني لتيسير تنسيق المعونة . وأضاف قائلا إنه قد بدأ تشغيل النظام ، وأنه ينتظر أن يوزع تقريره الاول في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . علاوة على ذلك فإنه فيما يتعلق بالآلية المعتمدة لتنفيذ الخطة يجري تقديم المساعدة إلى حكومات أمريكا الوسطى في إعداد الوثائق اللازمة لتعبئة الموارد من مجتمع المانحين الدولي . وقال إنه يجري تمويل هذه الانشطة من موارد البرنامج الخاص لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وبالتمويل المشترك الثنائي والمتعدد الاطراف .

٥١ - وفي الاجتماع الاول لحكومات أمريكا الوسطى مع الحكومات والمؤسسات المتعاونة المعقود في جنيف في شهر تموز/يوليه ١٩٨٩ تقرر عقد اجتماعات قطاعية ومواضيعية لتعبئة الموارد . وفي شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ عقد الاجتماع الدولي الاول للجنة المتابعة للمؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى المعقود في نيويورك الذي قدمت فيه البلدان المستفيدة ٥٩ مشروعا وحدد فيه مبلغ ٩٨,٨ مليون دولار . علاوة على ذلك ، تتخذ الحكومات والمؤسسات الاقليمية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ووكالات الامم المتحدة ومؤسسات التمويل المتعددة الاطراف خطوات لعقد اجتماعات اقليمية مع المانحين خلال الربع الاول من عام ١٩٩١ لتمويل مشاريع في ميادين مثل الزراعة والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات الطرق البرية . كما أحرز تقدم في تعبئة الموارد لتمويل ما تضطلع به منظمة الامم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة للبلدان الامريكية من مشاريع في القطاعات الاجتماعية . وكانت حكومات أمريكا الوسطى قد طلبت

(السيد كروبيدرنك)

من برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن يمول بعثة مشتركة بين الوكالات يشترك فيها البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الامريكية لإنشاء مرفق اقليمي لقطاعات اجتماعية فرعية مختارة . وأخيرا ، ووفقا لأولويات لجنة البيئة والتنمية لأمريكا الوسطى يقوم برنامج الامم المتحدة الإنمائي بدراسة استقصائية لمشاريع في مجالي إعادة التحريج وادارة الاحراج الاستوائية . كما يجري التفكير في برنامج زراعي حرجي اقليمي لصالح صغار المزارعين في المناطق التي يعتبر فيها التحات مشكلة كبرى .

٥٢ - وقد أقرت الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى استجابة لاجتماع اسكيبولاس الثاني ، ومن المهم تلقي دعم مالي دولي . علاوة على ذلك فإن الانتعاش الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى أمر ضروري لتعزيز عملية السلم في المنطقة .

٥٣ - السيد مايورغا كورتيس (نيكاراغوا) : تكلم باسم بلدان أمريكا الوسطى فقال إنه يشعر بالارتياح ازاء تقرير الامين العام بشأن تنفيذ الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى . وقال إن الروح الديمقراطية الجديدة وتجدد القدرة على التوصل إلى توافق الآراء السائدين في أمريكا الوسطى يبرران كذلك حق حكومات أمريكا الوسطى في التكلم إلى المجتمع الدولي بصوت واحد . وإن المجتمع الدولي قد بدأ يقدر القدرة على الحوار المستمر والتشاور الدولي لبلدان أمريكا الوسطى التي تعمل بعزم لتطوير عملياتها الداخلية الخاصة بالانفراج والمصالحة . واستطرد قائلا إن فترة السنتين ١٩٨٩-١٩٩٠ قد اتسمت بجهد دؤوب من جانب كل بلد ، في اطار الاتفاقات الاقليمية ، لتفضيل طريق التفاوض والتشاور على طريق الاستقطاب والحرب . وفيما يتعلق بنيكاراغوا انتصر التعقل والتسامح على التشدد والعنف .

٥٤ - وقد شهدت السنوات الخمس الماضية تغيرات مهمة على المسرح السياسي لأمريكا الوسطى لا سيما إقامة السلم في المنطقة وإنشاء الانظمة الديمقراطية وتعزيزها تدريجيا . وانطلاقا من الوضع السياسي الجديد ، تُهيأ حاليا الظروف اللازمة لاستئناف عملية التكامل الاقليمي التي توقفت فعلا . وهذه مهمة صعبة ويجب معالجتها في المديين المتوسط والطويل .

٥٥ - وقد بدأت عملية التكامل في أمريكا الوسطى منذ ثلاثة عقود . وخلال العقد الاول تحققت مكاسب كبرى في التعاون دون الاقليمي لكن مشكلة الطاقة في السبعينات وانهيار النظام الاجتماعي الاقتصادي في الثمانينات نتيجة لأخطر أزمة اقتصادية واجتماعية

(السيد مايورغا كورتيس ، نيكاراغوا)

وسياسية شهدتها أمريكا الوسطى على الاطلاق عرقلا عملية التعاون في هذه المنطقة الفرعية . واستلزم الامر تكييفات وتغييرات هيكلية كبيرة بما يترتب على ذلك من تكاليف اجتماعية وسياسية وتعيّن وضع استراتيجية إنمائية اقليمية مختلفة للتسعينات . وفي هذا الصدد سيكون اعتماد تدابير محددة أفضل اختبار لما أعلن في اجتماعات القمة لرؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى من رغبة على المستوى السياسي في التعاون الاقليمي .

٥٦ - وفي هذا السياق أسفرت الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى عن نتائج ايجابية فيما يتعلق بمهمة وضع سياسات متوسطة الأجل وطويلة الأجل وتحديد الانشطة التي ينبغي تعزيزها في المنطقة لجني فوائد وفورات الحجم الكبير التي تحققها عملية التكامل .

٥٧ - والمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ الخطة (A/45/622) وافية ودقيقة . ويؤكد الفرع المتعلق باستعراض الاطار الاقتصادي الكبير أن القيود التي تفرضها الازمة الاقتصادية مثل زيادة التأثر بالعوامل الخارجية وانكماش السوق دون الاقليمية المشتركة وهروب رأس المال واستنزاف الادمغة وركود الاستثمار والاعداد الكبيرة من الاشخاص المشردين واللاجئين ، التي وضعت الخطة الخاصة لمعالجتها ما زالت موجودة . ومن الحقائق الايجابية للغاية لا بالنسبة إلى البلد فحسب بل بالنسبة إلى المنطقة ككل التقدم المحرز في حل الصراع السياسي العسكري في نيكاراغوا الذي كان إحدى العقبات المحددة لاعتماد الخطة الخاصة . كما أعطى استمرار عمليتي الحوار في السلفادور وغواتيمالا بعض الأمل في أن تزول العقبات الباقية .

٥٨ - وفيما يتعلق ببرنامج الطوارئ الوارد في الخطة الخاصة تقدم المساعدة على النحو الواجب إلى اللاجئين والعائدين والاشخاص المشردين من خلال عمل المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى وبرنامج الطوارئ لصالح الاشخاص المشردين واللاجئين والعائدين . ويصح نفس هذا القول بالنسبة إلى المعونة الغذائية والاحتياجات العاجلة من الطاقة . أما برنامج العمل الفوري والانعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية فينبغي الاسراع في تنفيذه . وتحقيقا لهذه الغاية يتعين الحصول على مزيد من الدعم المالي الدولي ويلزم لتنفيذ البرنامج وقت أطول من فترة الثلاث سنوات المتصورة في الأصل . وخلال العامين الماضيين لم يتسن احراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بالبرامج التي تشمل مرحلة الطوارئ لانه في معظم بلدان المنطقة لا توجد ظروف النمو والاستقرار

(السيد مايورغا كورتيس ، نيكاراغوا)

الاقتصادي لتعزيز تنشيط وانتعاش برنامج التكامل الاقتصادي دون الاقليمي وهو أحد الاهداف الرئيسية للخطة الخاصة . وينبغي تذكر أن لبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الاقتصادي حاليا هدفا متوسط الأجل تتراوح مدته بين خمس وسبع سنوات ، وأنه في حالة أمريكا الوسطى ترمي الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي إلى تكميل الجهود الداخلية وتخصيص موارد اضافية لتعزيز التنمية التي ينبغي لكل بلد أن يواصلها على الرغم من العقبات الداخلية الكبيرة .

٥٩ - وأكدت نيكاراغوا أهمية التفاعل بين أوجه التقدم في الميدان السياسي وإمكانية استكمال تنفيذ الخطة الخاصة بنجاح . ولذا فإنها تعلّق أهمية كبرى على المصالحة السياسية الوطنية والعمل المنسق في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بوصفهما أداتين أساسيتين لتعزيز السلم والمحافظة على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز التنمية .

٦٠ - والعمليات الديمقراطية والحوار سائدان الآن في أمريكا الوسطى . وقد مكّن اجتماع القمة المعقود في انتيغوا ، غواتيمالا ، رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى من إعادة تقييم الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى ، وتضمن الاعلان الذي صدر عن الاجتماع العناصر الاساسية لتعزيز التنمية الاقليمية . ولذا فقد كان من المناسب أن تقدم الخطة الخاصة تأييدا رسميا لمقترحات ومضمون خطة العمل الاقتصادية لأمريكا الوسطى التي تسعى نيكاراغوا في اطارها إلى تعزيز عملية السلم وإقامة الديمقراطية وقرنها بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٦١ - وعلى الرغم من استمرار مبادرات أمريكا الوسطى من أجل السلم والتنمية لم ير بعد تحسن كبير في الحالة الاقتصادية والاجتماعية . ولم يحس بعد الاثر التكاملي للخطة الخاصة ويجب التعجيل بتنفيذ برامج تقديم المساعدة ، التي تنص عليها الخطة الخاصة وتعزيزها ، مع مراعاة الامكانيات والاتجاهات الجديدة للتنمية في المنطقة .

٦٢ - ومع مراعاة الاختلافات العادية من بلد إلى آخر كانت الثمانينات فترة تدهور اقتصادي واجتماعي ملحوظ في أمريكا الوسطى ككل . فقد تعيّن خفض الواردات من السلع الاساسية للتنمية ، وتعين وقف بعض البرامج الإنمائية الاساسية في القطاعات الاجتماعية أو تقليصها بصورة جذرية ، كما تعين اجراء عملية تكيف مؤلمة . كما منع الانخفاض

(السيد مايورغا كورتيس ، نيكاراغوا)

الحاد في الاستثمار وتدهور القدرة الانتاجية والهياكل الاساسية المادية في معظم البلدان الاستمرار في نمطها من النمو والتنمية ، واشباع الاحتياجات الاساسية لسكانها ، مما زاد المشاكل السياسية والاجتماعية سوءا على سوء .

٦٣ - وفي عام ١٩٨٩ ظلت اقتصادات بلدان أمريكا الوسطى تظهر الاختلالات المالية التي منعتها من أن تبدأ بوضوح في تنشيط النمو الاقتصادي . وما زال من العقبات الرئيسية في هذا الصدد التطور غير المؤاتي للقطاع الخارجي . وقد بلغ الفقر والبطالة مستويين غير مقبولين . ومن ثم فإن نيكاراغوا ترى نفس الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام من أن الفقر المدقع وعدم التوزيع العادل لتكاليف التكيف الاقتصادي والحالة الاجتماعية بوجه عام تهدد تحقيق الاستقرار والسلم الدائم في أمريكا الوسطى .

٦٤ - وعلى الرغم من أنه يمكن القول بوجه عام بأن المعايير المستخدمة في تحديد ميادين العمل ذات الأولوية قد روعيت في تنفيذ الخطة فإن بلدان المنطقة تعتقد أنه ينبغي أن تبذل على مدى السنوات القليلة القادمة جهود أكبر لتأمين مزيد من الموارد على أساس تساهلي أكبر لتعزيز قدرة أمريكا الوسطى على توليد مشاريع اقليمية حقا والتقدم بخطى أسرع في التعزيز المؤسسي لمختلف هيئات التكامل لأمريكا الوسطى مع العمل على حفظ السلم وتعزيزه وأن تكون الخطة متفقة مع أولويات الحكومات ، حسب الاقتضاء .

٦٥ - وينبغي للجمعية العامة أن تجدد في هذه الدورة ولاية الخطة الخاصة للتعاون لفترة اضافية مدتها ثلاث سنوات للسماح بتحقيق الاهداف المقررة وكفالة استمرار وترابط البرامج والمشاريع الجارية ، وبذا تساعد بلدان المنطقة والمجتمع المتعاون معها على تخصيص الموارد بكفاءة .

٦٦ - وكررت نيكاراغوا النداء الذي وجهته حكومات أمريكا الوسطى إلى المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتأييد طلب تخصيص ٣٠ مليون دولار لموارد البرنامج الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل أنشطة الخطة الخاصة الجاري تنفيذها فعلا أو التي يوشك البدء في تنفيذها في اطار دورة البرمجة الخامسة (١٩٩٢ - ١٩٩٤) .

(السيد مايورغا كورتيس ، نيكاراغوا)

٦٧ - ونيكاراغوا على اقتناع بأن مبادرة الخطة الخاصة عمل سيسهم بشكل مطرد ومتوازٍ مع أوجه التقدم الأخرى وسيضفي قدرا أكبر من المنطق ورؤية أسمى للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في أمريكا الوسطى . والخطة أداة حيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية الاقليمية وبالتالي التقدم نحو تطور سياسي مشجع بصورة متزايدة ، يتسم بالرغبة الملحوظة لبلدان المنطقة في تعزيز الديمقراطية داخل حدودها لتنمية التسامح والتفاهم وازالة شبح الحرب لتعزيز السلم الوطيد والدائم . وكل هذا سيكون ممكنا لو أمكن لبلدان المنطقة أن تعتمد علاوة على جهودها الذاتية على دعم حازم من المجتمع الدولي .

٦٨ - السيد نصاري (اليمن) : اشتكى من أن التقرير المتعلق بتقديم المساعدة إلى اليمن الديمقراطية (A/45/669) المطلوب في القرار ١٧٩/٤٤ قد وزع متأخرا . بيد أنه أعرب عن شكره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسرعة التي أعد بها التقرير . وقال إن التقرير يتضمن معلومات عما سببه الفيضان الذي تعرضت له اليمن من أضرار والآثار الاقتصادية لأزمة الخليج بما في ذلك عودة اليمنيين المغتربين . كما ذكر التقرير أن ما مجموعه ٣,٦ مليون دولار قد اعتمدت للمساعدة في عمليات الإنعاش والتعمير . بيد أن هذه الأموال قد اعتمدت قبل القرار ١٧٩/٤٤ ولذا فإنه من الواضح أنها ليست استجابة لذلك القرار بل استجابة لقرار سابق بشأن نفس هذا الموضوع . ومن ثم فإن اليمن يود أن يؤكد للمجتمع الدولي مرة أخرى حاجته إلى المساعدة المشار اليها في ذلك القرار .

٦٩ - وشرح أن المعونة الواردة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مقدمة في شكل قروض بشروط تفضيلية وليست بدون رسوم . ورحّب بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمساعدة المتلقاة من مصادر حكومية دولية وغير حكومية . وأعرب عن ثقته في أن يزداد تدفق المعونات نظرا للظروف التي يواجهها البلد .

٧٠ - وذكّر اللجنة بأن اليمن الديمقراطية قد أصبحت جمهورية اليمن في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ وينبغي أن يرد اسمها في الوثائق بهذا الشكل .

٧١ - الرئيس : قال إن اسم جمهورية اليمن قد استخدم فعلا في الوثائق التي صدرت منذ ذلك التقرير .

(الرئيس)

٧٢ - وأعلن أن أفغانستان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/C.2//45/L.9 المتعلق بتقديم المساعدة لتعمير جمهورية اليمن وتنميتها .

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

(ح) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (تابع) A/C.2/45/L.12

٧٣ - الرئيس : أعلن أن أفغانستان وناميبيا قد انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار A/C.2/45/L.12 المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠